وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة في أوّل الفعل إذ كُنّ دلائل على الفاعِلِين مَنْ هم وماهم وكم عِدّتهم نحو أفعل ونفعل وتفعل ويفعل وحكموا بضدّ هذا لِلّفظ ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان في الإلحاق إن أقْيَسه ان يكون بتكرير اللام فقال باب شمللت وصعررت أقيس من باب حوقلت وبيطرت وجهورت .

أفلا ترى إلى حروف المعاني كيف بابها التقدّم وإلى حروف الإلحاق والصناعة كيف بابها التأخّر فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم وعلوه في تصوّرهم إلا بتقدّم دليله وتأخّر دليل نقيضه لكان مغنيا من غيره كافيا .

وعلى هذا حَشَوا بحروف المعاني فحصّنوها بكونها حَشْوا وأمِنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف المعرّضة للحذف والإجحاف وذلك كألف التكسير وياء التصغير نحو دراهم ودُرَيهم وقماطر وقُمَيطر فجَرت في ذلك لكونها حَشْوا مجرى عين الفِعْل المحصّنة في غالب الامر المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف ألا ترى إلى كثرة باب عِدَة وزنه وناسٍ وا في أظهر قولَيْ سيبويه وما حكاه أبو زيد من قولهم لاَبَ لك ووِيلِمِه